مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوربية من القضية الفلسطينية: من عام 1970 إلى مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية عام 2000

The Positions of the Actors in the European Economic Community of the Palestinian Case: From 1970 to the Post After the Second Intifada in 2000

د. ميلود بلعالية
أستاذ محاضر (أ)
في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-
m.belalia@univhb-chlef.dz

ملخص

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من 1970 حتى الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 وانعكاساتها على تطور الموقف الأوروبي ومساعي القوة الناعمة الممثلة في دول الاتحاد الأوروبي لإخراج القضية الفلسطينية من الانسداد الذي دخلت فيه نتيجة حالة الحصار الصهيوني للضفة والقطاع ومحاولة هذا الاتحاد مساعدات الفلسطينيين اقتصاديا وماليا بسبب فشل المبادرات الدبلوماسية الأوروبية في تسوية القضية الفلسطينية أمام تصلب الموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني.

الكلمات الدالة : المجموعة الاقتصادية الأوروبية، خطة شومان عام 1971، القضية الفلسطينية، اتفاق أوسلو، جاك شيراك، ياسر عرفات، السلطة الوطنية الفلسطينية.

Abstract

Dealing with this article the study and analysis of the positions of the actors in the European Economic Community of 1970 until the second Palestinian Intifada in 2000 and their reflections on the evolution of the European position and the soft force represented in the European Union countries to remove the Palestinian cause clogging entered into as a result of the Zionist blockade of the West Bank and Gaza Strip and the attempt of this union aid for Palestinians economically and financially because of the failure of the diplomatic initiatives of the European Commission in the settlement of the Palestinian issue before the intransigence of US biased position of the Zionist entity.

Keywords: *EEC, Schuman Plan in 1971, the Palestinian case, the Oslo agreement in 1993, Jacques Chirac, Yasser Arafat, the Palestinian National Authority, Second Palestinian Intifada in 2000..*

مقدمة

عند تناول الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، لا بد من التذكير أنه قبل نهاية عقد الستينات من القرن الماضي، لم يكن للمجموعة الاقتصادية الأوروبية من تأثير سياسي فعلي لأوروبا على الساحة الدولية، فكانت لكل دولة عضو في المجموعة باستثناء فرنسا سياستها الخاصة. بدأ التغيير بعد العدوان الصهيوني على دول الطوق(مصر، الأردن وسورية) في الفترة من 5 حتى 10 جوان 1967. وفي عام 1970 بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية سياسة تعاون أوروبية، حاولت من خلالها أن يكون لها حضور فعلي في بعض القضايا الإقليمية خاصة الشرق الأوسط من أجل تقوية التضامن وتقريب وجهات النظر مع تنسيق المواقف. فما هي المراحل التي مرت بها مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية؟ وما هي الخلفيات التاريخية لهذه المواقف الأوروبية؟ وهل يسترجع الاتحاد الأوروبي دوره المفقود؟

أولا المراحل التي مرت بها مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

مرت مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الفترة الممتدة من عام 1970 حتى ما بعد بداية الانتفاضة الثانية عام 2000 بثلاث مراحل: المرحلة من عام 1970 حتى اتفاق أوسلو عام 1993، مرحلة المفاوضات من عام 1993 حتى بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، ومرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية.

1. المرحلة من 1970 حتى اتفاق أوسلو 1993

اعتمدت الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1971 وثيقة شومان[1] فكانت المرة الأولى التي يكون فيها لأوروبا موقف في السياسة الخارجية. ولم يكن مستغربا أن القضية تتعلق بالشرق الأوسط، بالنظر إلى عامل القرب الجغرافي من العالم العربي وتأثير حرب 1967، من جهة، ومن جهة ثانية، لم يكن الأمر سهلا نظرا لتباين المواقف السياسية ما بين موقف فرنسا المتوازن في عهد الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة ومواقف ألمانيا الغربية وهولندا المنحازة لإسرائيل. فقد تمت المصادقة على وثيقة شومان في 13 ماي 1971 في اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الست[2]. فما هي المبادئ التي تضمنتها الوثيقة؟ فضلا عن نقاط تتعلق بالوساطة السياسية، وعلى الأخص دعم مهمة الوسيط الأممي جونار يارينغ، أكدت المجموعة الأوروبية تأييدها لقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967. لكنها طالبت تحديدا بما يأتي:

• انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني إلى خطوط 4 جوان 1967، مع تعديلات طفيفة.

• إقامة مناطق منزوعة السلاح على كلا جانبي حدود الكيان الصهيوني، مع وجود قوات دولية خارج الدول الكبرى الأربع.

• وضع دولي للقدس وتعليق مستمر لأي قرار بشأن السيادة على المدينة القديمة.

• وأخيرا، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو خيار التعويض عليهم[3].

يبدو من قراءة هذه المطالب أن وثيقة شومان اعتبرت القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين فقط، دون ذكر لحق تقرير المصير أو منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهكذا لم يتغير الموقف الأوروبي إلا بعد عشر سنوات مع إعلان البندقية في 13 جوان 1980 الذي نص على ما يلي: "**يجب التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد مشكلة لاجئين... يجب إعطاء الشعب الفلسطيني المجال لممارسة كامل حقه في تقرير المصير. إن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يكون لها دور في المفاوضات**(4).

وتأكد موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية في اجتماع القمة المنعقد بمدينة البندقية ألإيطالية الذي انتهى بالمصادقة على إعلان البندقية، الذي تضمن بلغته الصريحة وعباراته الواضحة مساندة الحق العربي واعترافه صراحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وقد طالب الكيان الصهيوني بالتوقف عن بناء المستوطنات، واعتبرها غير شرعية ووصفها بأنها عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وهكذا سجل إعلان البندقية موقفا تاريخيا للدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمرة الأولى منذ حرب 1967 حين أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي[5] رفضه أي ضم للأراضي العربية المحتلة ودعمه لحق الفلسطينيين في تقرير المصير مع ضرورة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفا في المفاوضات. فهل ثمن هذا الموقف سيكون التخلي عن حق العودة؟ وما هو رد فعل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإعلان؟

جاء رد الفعل الصهيوني سريعا، في 15 جوان 1980 على لسان بيغن: "**لن يبقى من إعلان البندقية سوى الذاكرة المريرة، والقرار يدعونا كما الأمم الأخرى، إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام. هذه المنظمة التي تضم قتلة مررت القرار التالي في دمشق عشية إعلان البندقية: "إن حركة فتح هي حركة تحرير وطنية مستقلة هدفها تحرير فلسطين بشكل كامل وتصفية الكيان الصهيوني سياسيا، عسكريا اقتصاديان ثقافيا وايديولوجيا**"[6].

أما رد الفعل الأمريكي، فقد عبر عنه الرئيس جيمي كارتر[7] الذي أبدى موقفا استباقيا. ففي مقابلة مع القناة الإخبارية الأمريكية CNN (سي أن أن) بتاريخ 31 ماي 1980 قبل إعلان البندقية، نبه أوروبا إلى ضرورة عدم التدخل في أي مفاوضات شرق أوسطية ما بين الكيان الصهيوني ومصر حول قضية

الحكم الذاتي في فلسطين. كما لفت إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن لمع إدخال أي تعديل على حقوق فلسطينيين المثبتة في القرار 242. وجاء فوز رونالد ريغان[8] في الانتخابات الرئاسية في 6 نوفمبر 1980 ليزيد من التشدد الأمريكي في رفض أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. لكن رغم الانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني، فقد استمرت الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية في اعتماد سياسة خارجية مستقلة نسبيا عن الولايات المتحدة، من خلال الزيارات التي قام بها ياسر عرفات[9] رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى دول عديدة كفرنسا والنمسا وألمانيا الغربية في عهد المستشار ويلي برانت[10].

تطور موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه تسوية القضية الفلسطينية في 23 فيفري 1987، حين أيد وزراء خارجية مجموعة الـ12 حلا يرتكز على إعلان البندقية من خلال مؤتمر دولي للسلام يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وتدعم هذا المسعى الأوروبي، بإعلان وزراء الخارجية المجموعة الأوروبية المؤرخ في 27 جوان 1987، القاضي بانعقاد قمة مدريد ودعمهم للحق في الأمن لجميع دول المنطقة، بما فيها الكيان الصهيوني، وهذا يعني العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة، مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير مع كل ما ينطوي على ذلك[11] فكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها أوروبا بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم.

2. مرحلة اتفاق أوسلو 1993 وتهميش الدور الأوروبي

اتخذت السياسة الأوروبية بعد أقل من عقدين منحى جديدا مع الاعتراف بالحقوق للشعب الفلسطيني منها حقه في دولة مستقلة، إضافة إلى التفاعل مع منظمة التحرير الفلسطينية[12]. غير أن اتفاق أوسلو لعام 1993 مع القيود الكثيرة التي تضمنها، شكل اعترافا بأنه ما من حل دون منظمة التحرير الفلسطينية وبدون تطبيق الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

في ظل المستجدات بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 طبع التناقض موقف الدول الفاعلة في المجموعة الأوربية، فبدأ دور هذه الدول يتلاشى مع المعادلة السياسية الجديدة تزامنا مع قبول كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني به. لقد دعمت المجموعة الأوروبية اتفاق أوسلو ولكن تم تهميشها سياسيا (حتى وإن كان للمجموعة دور اقتصادي من خلال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية). فما هي أسباب هذا التهميش؟

يبدو أن بعض هذه الأسباب مرتبط بأوروبا ذاتها، بينما البعض الآخر متصل بعملية السلام. في هذا المجال يمكن الحديث عن سببين اثنين:

• السبب الأول يتمثل في اتفاق أوسلو بالذات الذي كرس وهما مفاده أن المفاوضات قائمة بين طرفين متساويين، الكيان الصهيوني، من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة ثانية.

•والسبب الثاني يكمن في الأطراف المشاركة في المفاوضات سواء الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة أو منظمة التحرير الفلسطينية، لم تأخذ الموقف الأوروبي على محمل الجد. ويمكن فهم الموقف الصهيوني والأمريكي ولكن موقف منظمة التحرير الفلسطينية والموقف العربي يبدو أكثر تعقيدا[13].

لقد اتضحت حقيقة الموقف الفلسطيني المدعوم عربيا عندما بدأت عملية السلام بالتعثر، وبدا أنها متجهة إلى الفشل في عامي1998-1999، بخلاف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي[14] التي حاولت لعب دور سياسي مرة أخرى، مع التأكيد على ضرورة الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتجلت هذه المحاولة في اجتماع القمة بمدينة أمستردام الهولندية بتاريخ 17 جوان 1997 التي جاء في بيانها: "**نحن ندعو إسرائيل إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار إقامة دولة**"[15].

وفي موقف لافت لدول في الاتحاد الأوروبي، أعلن الأعضاء الخمسة عشر في قمة برلين المنعقدة في 26 مارس 1999: "**يؤكد الاتحاد الأوروبي على حق الفلسطينيين المستمر وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار إقامة دولة، ويتطلع إلى الا ٔباز المبكر لهذا الحق. كما يناشد جميع الأطراف السعي بحسن نية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقات القائمة، دون المساس بهذا الحق، الذي لا يخضع لأي فيتو. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية وذات سيادة على أساس الاتفاقات القائمة وعبر المفاوضات ستكون أفضل ضمان لأمن الكيان الصهيوني وقبوله كشريك على قدم المساواة في المنطقة. كما أن الاتحاد الأوروبي يعلن استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب وفقا للمبادئ الأساسية المشار اليها أعلاه**"[16]. وتدعم موقف برلين بإعلان المجلس الأوروبي في اجتماع لوكسمبورغ يومي 12 و13 ديسمبر 1997 عن: "**استعداد الاتحاد الأوروبي المشاركة في مفاوضات الوضع النهائي من خلال تقديم بعض المقترحات إلى الفرقاء في المواضيع ذات الصلة ومن ضمنها إقامة دولة فلسطينية، إجراءات متعلقة بالأمن والحدود، والمستوطنات واللاجئين، والقدس والمياه**"[17].

في بداية التسعينات وخلال مفاوضات أوسلو، تجلى دور الاتحاد الأوروبي في تمويل السلطة الفلسطينية. فقد انتقل حجم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية من 1.2 مليار أورو إلى 3 ملايير أورو في الفترة من 1994 حتى 2009، من جهة، ومن جهة ثانية، حاول الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة المتوسطية أن يؤثر على الوضع القائم في الشرق الأوسط، فقد وضع عقد مؤتمر برشلونة عام 1995، أسس الشراكة الأورو متوسطية بين 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى جانب مصر، الأردن، سورية، لبنان، السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. كما وقعت اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل دول جنوب

وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط المعنية: اتفاق خاص مع السلطة الفلسطينية في عام 1997، تونس في عام 1998، الكيان الصهيوني والمغرب في عام 2000، الأردن في عام 2002، لبنان في عام 2003، مصر في عام 2004 وأخيرا الجزائر في عام 2005[18].

على رغم من كل هذه الاتفاقيات وبعد مرور عشر سنوات كان الفشل واضحا بالنسبة للدول العربية والسبب في ذلك يعزى إلى استحالة إقامة تعاون اقتصادي وسياسي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من دون إيجاد حل جري للقضية الفلسطينية. وللخروج من الانسداد في الموقف الأوروبي طرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[19] في عام 2008، بوصفه رئيس الاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر مبادرة جديدة مؤداها: الاتحاد من أجل المتوسط، ولقيت هذه المبادرة الدعم في اجتماع باريس في جويلية 2008 من طرف رؤساء أربعين دولة[20]. لكن بعد مرور سنتين كان الفشل واضحا للمبادرة الأوروبية للأسباب ذاتها. فما هي أسباب هذا الفشل؟ وهل فعلا يعتبر الاتحاد الأوروبي ماردا اقتصاديا وقزما سياسيا؟

يبدو أن محاولة التنسيق بين سياسات خمسة عشر دولة لم تكن سهلة لا سيما ما بين الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي فمن باريس إلى لندن علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة وكذلك مع الكيان الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى، كان من المفروض في اتفاقية لشبونة عام 1997 أن توجد سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، ولكن حسب تقديرات خبراء الإستراتيجية الدولية فان هذا الأمر قد يحتاج من دول الاتحاد الأوروبي إلى عشرية لتطبيقها. فقد أوجدت سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي إلى فضاء أوروبي يضم سبع وعشرين دولة صعوبات جديدة تتعلق بدعم غالبية دول أوروبا الشرقية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لأن العديد من هذه الدول تعتقد أنه على أوروبا أن تترك للولايات المتحدة تنظيم العلاقات الدولية، وما عليها سوى دعم هذه السياسة. وقد كان العجز في الموقف الأوروبي واضحا في العدوان الأمريكي على العراق في 20 مارس 2003.

3. مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية ودعم الكيان الصهيوني

مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، كان العجز الأوروبي جليا والانحياز للكيان الصهيوني قويا. ففي الجانب السياسي، فإن الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي التي كانت على عتبة طرح أفكار جديدة لعل أهمها: الحوار مع السلطة الوطنية الفلسطينية، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ودعم إقامة دولة فلسطينية ما قد تخسر معها هذه الدول استقلاليتها لصالح الولايات المتحدة في اللجنة الرباعية[21]، فلم تطرح أية أفكار جديدة من دول الاتحاد الأوروبي التي فضلت دعم مقاطعة الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006 تزامنا مع رفض دعم فكرة حكومة وحدة وطنية. ولم يجرؤ الاتحاد الأوروبي على إتباع خطى روسيا الاتحادية التي بادرت إلى فتح الحوار مع حماس والذي يعتبر أحد أهم الشروط لتحقيق السلام. وخلال هذه الفترة أيضا، شرعت الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي في ربط علاقات ثنائية مع الكيان الصهيوني بصرف النظر عما كانت تفعله في الأراضي الفلسطينية. بالنسبة إلى فرنسا، كان ذلك منعطفا حقيقيا في مسار سياستها الديغولية. في الجانب السياسي، بالإمكان القول إن شيئا لم يتغير: فرنسا وأوروبا تدعمان إقامة دولة فلسطينية وفق حدود 4 جوان. ولكن على الأرض ظل الأمر مختلفا.

في هذا الصدد، يمكن تقديم مثال عن تطور مستوى العلاقات بين أوروبا والكيان الصهيوني الذي تم إقراره في ديسمبر 2008، خلال رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، وقد كان برنار كوشنير[22] ونيكولا ساركوزي تحديدا وراء الدفع باتجاه هذا المسعى الأوروبي الجديد. لقد تم تبني هذه السياسة في الوقت الذي كان فيه الكيان الصهيوني يتابع سياسة الاستيطان، وحصار غزة، والإبقاء على نقاط التفتيش في المعابر، والاستمرار في بناء الجدار العازل، والتوسع في سياسة تهويد القدس(وإن كان الاتحاد الأوروبي قد رفض عام 2006 ضم القدس). في هذا السياق، بإمكان تفهم لماذا كان تطوير العلاقات بمثابة الضوء الأخضر للكيان الصهيوني ليتابع سياسته على الأرض، وكذلك لعدوانه على غزة. فقد علقت صحيفة هآرتس الصهيونية: "**وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الـ27 بالإجماع نهار الاثنين على الارتقاء بمستوى العلاقات مع إسرائيل(الكيان الصهيوني) رغم المحاولات الحثيثة من السلطة الفلسطينية ومصر لإحباط هذه الخطوة. أول تعبير عن هذا القرار سيتمثل في لقاء هو الاول من نوعه بين رئيس الوزراء وقادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بروكسل في افريل القادم...ونتيجة لرفع مستوى العلاقات، فان وزير الخارجية سيبدأ الاجتماع ثلاث مرات في السنة مع جميع وزراء الاتحاد الأوروبي للخارجية الـ27. وسيجتمع وزراء الدولة مرة في السنة مع نظرائهم الأوروبيين. كما ستقوم إسرائيل(الكيان الصهيوني) والاتحاد لأوروبي أيضا بإجراء حوار استراتيجي حول قضايا مختلفة مثل عملية السلام والتهديد الإيراني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي بمساعدة إسرائيل(الكيان الصهيوني) على الاندماج في وكالات الأمم المتحدة وإدراج خبراء في قوات حفظ السلام في الاتحاد الأوروبي. وقد قرر الوزراء التخلي عن خطة العمل المقترحة لعملية السلام في عام 2009، استجابة للضغوط الإسرائيلية**"[23].

بعد الحرب على غزة، شاهد العالم على شاشات الفضائيات إيهود أولمرت رئيس وزراء الكيان الصهيوني يشكر رؤساء ست دول أوروبية: "**على دعمهم المميز للكيان الصهيوني واهتمامهم بأمنه". كما صرح سيلفيو برلسكوني رئيس وزراء ايطاليا: "عندما أسمع أن هناك صواريخ تطلق على الكيان الصهيوني، اشعر كما لو أنها تطلق على العالم الغربي أجمع**"[24].

هناك أسباب أخرى لتفسير هذا التحول في موقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، من هذه الأسباب ما يتعلق بالتوجهات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية. ففي

الفترة الممتدة من عقد الثمانينات حتى عقد التسعينات، كانت النظرة إلى الصراع الفلسطيني الصهيوني على أنه صراع بين دولة محتلة وشعب تحت الاحتلال. لكن بعد 11 سبتمبر 2001، بدأت توجهات جديدة تتشكل مؤداها أن فلسطين هي إحدى جبهات صراع الحضارات ما بين الغرب والإسلام[25]. والغريب في هذه التوجهات أنها تتناقض مع المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط، والسبب في ذلك أن الصراع حول فلسطين وضع إمكانية التطور في المنطقة في دائرة الخطر كما من شأنه التأثير سلبا على دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الاتحاد الأوربي أن يتقبل فكرة أن هذا الصراع ليس قائما بين أطراف متساوية ولكن بين سلطة احتلال وشعب محتل، فإذا كان الاتحاد الأوروبي يعتقد بالفعل أن الحل يكمن في دولة فلسطينية مستقلة فعليه أن يمارس ضغوطا فعلية باتجاه تحقيق ذلك مع ملاحظة أنه لا يمكن تغيير سياسة الكيان الصهيوني إلا من خلال ممارسة ضغوط فعلية عليه من خلال حملة المقاطعة، سحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

ثانيا خلفيات مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

قبل التعليق على خلفيات مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، لا بد من التذكير بالحقيقة التاريخية التي لا يمكن للباحث التاريخي الموضوعي أن يجانبها ومفادها أن الدول الأوروبية الكبرى في ماضيها وحاضرها تتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية في نشأة القضية الفلسطينية وقيام الكيان الصهيوني وبداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فمنذ وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917، وبعدها السياسة التي اتبعها الاحتلال البريطاني في فلسطين، وقرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947 والاعتراف بالكيان الصهيوني عام 1948، والدعم غير المسبوق للمشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة[26]، هذه الشواهد التاريخية تجعل من أوربا مسؤولة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر القضية الفلسطينية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

لقد مر التاريخ الأوروبي في التعامل مع القضية الفلسطينية بثلاث مراحل، يبدأ بحرب 1967 وينتهي بمرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية عام 2000.

في المرحلة الأولى تعاطت وثيقة شومان باعتبارها وثيقة أول أوروبية مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين ولم تذكر حق تقرير المصير ولا منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد حوالي عشر سنوات صدر إعلان البندقية عام 1980، الذي طالب بحل عادل للقضية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، لكن الولايات المتحدة هاجمته ورفضه الكيان الصهيوني بشدة[27]. وهمش اتفاق أوسلو عام 1993 دور دول المجموعة الأوروبية بالكامل، وإذا كان موقف الكيان الصهيوني والولايات المتحدة بتهميش دول المجموعة الأوروبية مفهوما فإن الموقف الفلسطيني كان غامضا.

في المرحلة الثانية ما بعد أوسلو إلى عام 2000، طبعت بقرار دول الاتحاد الأوروبي بالمساعدة الاقتصادية لكنه مني بالفشل في اكتساب دور سياسي، وتعزى أسباب هذا الفشل إلى أن دول الاتحاد الأوروبي كانت قوة اقتصادية دون تأثير سياسي.

أما المرحلة الثالثة ما بعد عام 2000، فقد تميزت بدعم أوروبي كبير للكيان الصهيوني، لأن في هذه المرحلة بدأت دول الاتحاد الأوروبي تقيم علاقات وتبرم اتفاقات ثنائية مع الكيان الصهيوني بالرغم ممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومهما يكن من أمر مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، فإن أسباب هذا التحول الجذري في هذه المواقف تعزى إلى تغير النظرة الأوروبية للقضية الفلسطينية، فبينما كان ينظر إليها سابقا خلال السبعينات والثمانينات إلى أنها قضية تحرر، تحولت النظرة بعد 11 سبتمبر لتصبح فلسطين هي إحدى الجبهات في صراع الحضارات[28].

كان على دول الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن الصراع الفلسطيني الصهيوني ليس بين طرفين متساويين بل بين الاحتلال الصهيوني والشعب الفلسطيني. وإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي تعتقد أن الحل هو قيام دولة فلسطينية مستقلة فيجب أن تضغط لذلك بقوة على الطرف المعتدي.

فإذا كان واقع مواقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي على محدوديته لأسباب ذاتية وموضوعية، فما هو واقع موقف المفاوض الفلسطيني؟ الحقيقة كان على هذا المفاوض أن يطالب الشريك الأوروبي في مفاوضات السلام ومؤتمراته لحفظ التوازن مع الشريك الأمريكي الذي لم يكن يوما طرفا محايدا. ولكن عندما نبحث في تاريخ القضية الفلسطينية نجد أن الخطأ مزدوج أوروبي فلسطيني وأساسه المصلحة وعدم الثقة، فإذا كانت مسؤولية المجموعة الأوروبية عن تهميش نفسها، فإن الموضوعية تفترض أيضا التذكير بأن منظمة التحرير الفلسطينية قامت بسلسلة من الأخطاء في تاريخها. ولأن الموضوع هو خلفيات مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فيمكن التذكير بإعلان البندقية في جوان 1980 الذي جاء على إثر توقيع معاهدة كامب ديفيد، والذي أقر بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وحقهم في تقرير مصيرهم، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات، والذي أدى إلى إقامة علاقات سيئة بين الأوروبيين والكيان الصهيوني. كما أن هذا الكيان والولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذا الإعلان، وهاجمه رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير فاروق قدومي[29] خلال اجتماع الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر جويلية 1980.

أما بالنسبة للتهميش الذي وجدت الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية نفسها فيه خلال مفاوضات السلام ومؤتمراته وخلال مسار القضية الفلسطينية إلى يومنا، فإنه يعزى إلى

أسباب عديدة، منها:

1. اكتفاء دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ صدور وثيقة شومان عام 1971 إلى اليوم بسياسة البيانات، فباستثناء البيانات لم تقم هذه الدول بأي ضغط لإعطاء قوة البيانات وجعلها موضع التطبيق[30]. فمن البديهي أن عدم قيام المجموعة الأوروبية بأي إجراءات عقابية أو ردعية بحق الكيان الصهيوني أفقد العالم الثقة بقدرة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية على لعب دور محوري كفاعل سياسي مؤثر.

2. الانسحاب الطوعي لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتهربها من لعب دور سياسي مطلوب في القضية الفلسطينية: فالحوار العربي الأوروبي الذي بدأ في مؤتمر كوبنهاغن في ديسمبر 1973، بعد أزمة البترول الأولى واستمر في تونس والقاهرة، أرادت الدول العربية من هذا الحوار نتائج سياسية لكسب التأييد الأوروبي للقضية الفلسطينية[31]، بينما كان اهتمام المجموعة الأوروبية من الحوار النواحي الاقتصادية خاصة ملف الطاقة.

3. بالنسبة لمؤتمر مدريد عام 1991 والتساؤل الذي لم يجد له الباحث التاريخي مبررا، فإن تهميش المجموعة الأوروبية في هذا المؤتمر أيضا، يعود إلى السياق التاريخي الذي انعقد فيه المؤتمر بعد حرب الخليج الأولى، وسقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة الدولية، خاصة في ظل تسليم المجموعة الأوروبية بالقيادة الأمريكية والسير خلفها في حربها العدوانية ضد العراق. لقد أظهر الخلاف حول كيفية التعامل مع العراق عدم وحدة الصف الأوروبي مما أضعف موقفا يمكن أن يتخذ في السياسة الخارجية.

4. عدم قدرة دول المجموعة الأوروبية على الفعل نتيجة قيود المؤسسات ومراكز القوى داخل الاتحاد الأوروبي نفسه: من المفيد القول إن الدور الأوروبي يعاني من هوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والدور الفعلي الذي يؤديه، وقد يفسر هذا الأمر بالقيود المؤسساتية والإجرائية للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية. كما لا يمكن للباحث التاريخي أن يغفل دور التباين بين الدول الأعضاء حول الموقف من القضية الفلسطينية، خاصة التباين بين مراكز النفوذ الكبرى المتمثلة في بريطانيا وألمانيا وفرنسا:

• **بريطانيا**: ظلت ترفض فكرة أن يكون للدول الاتحاد الأوروبي الدور الأساس في تنسيق المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. كما كانت تخشى من السيطرة الفرنسية على السياسات الخارجية الأوروبية، خاصة إذا كانت هذه السياسات تتعارض مع السياسة الأمريكية، لأن بريطانيا اختارت دائما أن تكون الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة، وقد تجلى ذلك بمشاركتها في العدوان الأمريكي ضد العراق عام 2003. وبالتالي فإن بريطانيا دأبت بالعمل على موازنة علاقاتها بالاتحاد الأوروبي مع علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة.

• **ألمانيا**: تبدو علاقة ألمانيا بالكيان الصهيوني ذات أولوية في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، لذلك لم تخرج السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بالتحديد عن توجهات السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي ويعزى ذلك إلى عقدتها التاريخية، لذلك عملت ألمانيا دائما على تأييد الكيان الصهيوني، مع تجنبها اتخاذ أي موقف قد يبدو ضد هذا الكيان. لذلك أرادت ألمانيا أن يكون موقفها من القضية الفلسطينية من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي لكي يتاح لها أخذ موقف متوازن تجاه العالم العربي والإبقاء على علاقاتها مع الكيان الصهيوني.

• **فرنسا**: تأرجح الموقف الفرنسي بين الطرفين العربي والصهيوني، فمن جهة، يسود فرنسا شعور قوي بالانتماء للهوية الأوروبية لكنها تلتزم بالاستقلالية الديغولية في السياسة الخارجية الفرنسية. فبالرغم من تفضيل فرنسا لسياسة أوروبية خارجية موحدة وفاعلة، إلا أن الروابط التاريخية لفرنسا مع العالم العربي تجعلها تستقل بموقفها عن الاتحاد الأوروبي في قضية الصراع العربي الصهيوني، ويمكن تفسير هذا التوجه في السياسة الخارجية الفرنسية من الناحية التاريخية باستمرار موقف الفرنسي من الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة إلى الرئيس فرانسوا ميتران الاشتراكي[32]، فكان الموقف الفرنسي متعاطفا مع القضية الفلسطينية وذلك من خلال المساهمة في صياغة القرار 242، ومن خلال محاولة توحيد الموقف الأوروبي تجاه إقامة علاقات متينة مع الدول العربية، ودام هذا الموقف الفرنسي إلى أن ظهر التحول بوضوح مع وصول نيكولا ساركوزي إلى سدة الرئاسة الفرنسية عام 2007.

وهكذا يظهر الاختلاف أكثر وضوحا بين فرنسا وباقي الدول الأوروبية في رغبة فرنسا بأن يكون لها موقف متميز عن الولايات المتحدة في السياسة الخارجية، بينما تقف الدول الأوروبية الفاعلة الأخرى إلى جانب الولايات المتحدة وإعطائها القيادة في تحديد التوجهات الكبرى في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

5. قبول المجموعة الأوروبية بالتقسيم الوظيفي الذي حددته لها الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي: الولايات المتحدة تأخذ الدور السياسي في حين تؤمن المجموعة الأوروبية التمويل لهذا الدور. وبذلك رضيت المجموعة الأوروبية بعدم منافسة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط ولكن التكامل معه [33] . وبين القدرة التنافسية والتكامل اختارت المجموعة الأوروبية تهميش نفسها بذريعة التكامل. لكن الولايات المتحدة رفضت حتى فكرة التكامل مع أوروبا، واختارت لها دور المنفذ[34]، ودافع الفواتير المترتبة على تدمير الكيان الصهيوني للمنشآت الفلسطينية التي مولتها الدول المانحة في الخليج والاتحاد الأوروبي.

استنتاجات

ما يمكن استنتاجه من دراسة أسباب تهميش الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية، ومنطلقات تلك السياسة وخلفيتها أن هناك الكثير من سوء الفهم الأوروبي للقضية الفلسطينية، أو على الأقل أن المنطلقات التي تنطلق منها السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط هي منطلقات متأثرة بقراءة خاطئة للتاريخ والحضارة، ويبدو ذلك من الملاحظات الآتية:

• إن الصراع العربي الصهيوني في فلسطين ليس صداما حضاريا وثقافيا، بل هو صراع بين الحق والباطل، الذي يتخذ من الدعم الأمريكي والأوروبي قوة إضافية للكيان الصهيوني في تجاهل القوانين والأعراف الدولية.

• يعيش المجتمع الأوروبي منذ فترة، عصر العولمة الثقافية، حين برز مفهوم جديد لوصف الحضارة الغربية وجذورها على أنها يهودية مسيحية وليس كما كانت الحال حتى السبعينات من القرن الماضي بأنها ذات جذور إغريقية رومانية. هذا الانقلاب جعل الكيان الصهيوني يحتل مكانة في الوجدان الأوروبي كخط دفاع متقدم للحضارة الغربية مقابل الحضارة الإسلامية التي أصبحت تهدد في نظر القادة الغربيين، سلامة العالم المسيحي المتصهين ونظام قيمه ومؤسساته، وهذا ما يجعلهم يبررون العدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني.

• إن الخلفيات التاريخية لمواقف الدول الفاعلة في المجموعة الأوروبية، تتميز بعهود من الاضطهاد الأوروبي ضد اليهود، التي تطورت بشكل متصاعد وأدت إلى استغلال الحركة الصهيونية للدعاية القائمة على أسطورة المحرقة وإبادة اليهود الأوروبيين خلال الحرب العالمية الثانية. لكن النظرة التبسيطية للصراع اليوم في فلسطين وتحويله عن جوهره الأساسي وإصباغ الصبغة الدينية عليه لن يحل هذا الصراع. لذلك على دول الاتحاد الأوروبي اليوم أن تعي بأن لا علاقة للعرب والمسلمين، بأسباب اضطهاد اليهود في أوروبا، سواء أكانت دينية أو عنصرية الطابع، وإفهامها بأن العرب لم يكونوا يوما طرفا في مسألة اضطهاد اليهود لذلك لا يجوز للعالم الغربي أن يحمل العرب وزر التاريخ الأوروبي.

• يسير الاتحاد الأوروبي بدون إدراك لخطورة محاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال التنكر لحقوق الفلسطينيين المشروعة وأهمها حق العودة. من منطلق فهم الأوضاع ومراكز القوى في المنطقة، ويمكن التأكيد أن هذه المخططات لن تؤدي إلا إلى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

• يؤكد القانون الدولي، أن المقاومة حق مقدس. لذلك بات على دول الاتحاد الأوروبي اليوم في سياساتهم الخارجية، الانسجام مع الثقافة الأوروبية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وحقه المشروع في العودة.

الهوامش

1- نسبة إلى موريس شومان وزير الخارجية الفرنسي في حكومة جورج بومبيدو.

2- كانت المجوعة الاقتصادية الأوروبية مؤلفة وقتذاك من ستة أعضاء فقط: فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. وكانت المملكة المتحدة وايرلندة والدانمرك تتهيأ للانضمام إلى المجموعة في سنة 1972.

3- Bichara Khader, L'Europe et la Palestine : des croisades à nos jours, éd, L'Harmattan, Paris, p357.

4- عقد قادة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اجتماع قمة في مدينة البندقية الايطالية، على مدار يومين(12 و13 جوان 1980)، وقد أصدر قادة المجموعة الأوروبية بيانا تضمن مواقف إزاء الصراع العربي الصهيوني اعتبر متطورا ومتقدما على مواقف دول المجموعة الأوروبية السابقة. للمزيد أنظر:

5-Samir Kassir, & Farouk Mardam-Bey, Itinéraires de Paris à Jérusalem : la France et le Conflit israélo-arabe (Tome2 : 1958-1991), Institut des études palestiniennes, Paris 1993, pp – 102.

6- Le Monde, 16 juin 1980.

7- جيمي كارتر(1924- إلى يومنا)، رئيس الولايات المتحدة من 1977 حتى 1980. في عهده وقع السادات مع بيغن معاهدة كامب ديفيد عام 1978.

8- رونالد ريغن(1911-2004)، رئيس الولايات المتحدة من 1980 حتى 1988.

9- ياسر عرفات(1929-2004)، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969 خلفا لأحمد الشقيري الذي استقال عام 1967، رئيس السلطة الفلسطينية عام 1996 بمقتضى اتفاق أوسلو عام 1993. توفي بعد حصار صهيوني على إقامته في رام الله بعد الانتفاضة الثانية من عام 2000 إلى 2004. للمزيد أنظر: الموسوعة العسكرية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت 1995.

10- ويلي برانت(1913 -1992)، مستشار ألمانيا الاتحادية من عام 1969 حتى عام 1974. انتهج سياسة الانفتاح نحو أوربا الشرقية.

11- نظام بركات، الموقف الإسرائيلي من الدر الأوربي في تسوية القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت 2003، ص 149.

12- انظر وثائق الاتحاد الأوروبي، قمة مدريد 2002، المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية، بروكسل:www.europa.eu

13- Denis Sèvre,(Rapport sur la situation au Proche-Orient), Revue Politis, Paris 2002, p 27.

14- الاتحاد الأوروبي هو الاسم الجديد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992من 15 دولة بعد انضمام كل من فلندا والنمسا والسويد إلى مجموعة الـ12. وثائق الاتحاد الأوروبي، للمزيد أنظر: www.europa.eu

15- نفس المصدر

16- نفسه

17- نفسه

18- نفسه

19- نيكولا ساركوزي (1955-إلى يومنا)، شغل رئيس بلدية Neuilly/ Seine، ثم منصب وزير المالية ثم الداخلية فيعهد الرئيس السابق شيراك، ورئيس حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية UMP حيث رشحه في هذه الانتخابات الرئاسية. عرف بعدائه الكبير للجالية العربية والجزائرية والانحياز للكيان الصهيوني. للمزيد، أنظر:

Jean-François Sirinelli, Dictionnaire de la vie politique françaiseau XXème siècle, Quadrige, PUF, Paris 1995, p 1160.

20- الاتحاد من أجل المتوسط، عرف في بداية انطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي،

وهو هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط فضلا عن الأردن وموريتانيا، وقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 ماي 2008 عن انطلاقة هذا الاتحاد. ويهدف الاتحاد إلى إقامة مشاريع تنمية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، على أساس اتفاق الشراكة الأورومتوسطية المنبثق عن اجتماع برشلونة عام 1995. غير أن هذه الأهداف المأمولة للاتحاد لم تتحقق عمليا بسبب التباين في مواقف الدول الأعضاء من القضية الفلسطينية. للمزيد أنظر: www.europa.eu

21- اللجنة الرباعية: هي لجنة دولية لرعاية المفاوضات بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي. أنشئت في مدريد عام 2002 في ظل تصاعد الأعمال العدوانية الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة، تضم الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. للمزيد أنظر: www.un.org

22- برنار كوشنير(1939- إلى يومنا هذا)، طبيب فرنسي مؤسس أطباء بلا حدود، شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس ساركوزي عام 2008.

23- Le Figaro, 15 novembre 2009.

24- Le Monde, 27 décembre 2008.

25- أيمن طلال يوسف، الفلسطينيون في السياسات الأوروبية والأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات الاتحاد الأوروبي، دار مدبولي، القاهرة 2004، ص 462.

26- حمد موعد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي، دمشق 2003، ص 468.

27- ليلى نقولا الرحباي، قضايا الصراع في الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت 1998، ص 453.

28- ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات في العالم العربي، قبرص 2004، ص 257.

29- فاروق قدومي(1931-إلى يومنا هذا)، سياسي فلسطيني من مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). ارتبط اسمه برئاسة الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقلدها في 1973 ويعرف بمعارضته الشديدة لاتفاق أوسلو. اعتبر القدومي في خطابه انه وجد بصيص امل في الإعلان ولكنه غير كاف ويعتقد أن الاتحاد الأوروبي قد خضع للإملاءات الأمريكية. للمزيد أنظر: وثائق الأمم المتحدة:www.un.org

30- حاصر الصهيوني شارون الرئيس ياسر عرفات في رام الله ودمر البنيات التحتية الفلسطينية التي مولها المانحون الأوروبيون. وبالرغم من ذلك لم يطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالتعويض عن الأضرار المقدرة بـ 17 مليون أورو. حتى عندما رفض الكيان الصهيوني بعثة تقصي الحقائق في جنين، وبعد مطالبة بعض الدول الأوروبية بفرض عقوبات على الكيان الصهيوني لحمله على الامتثال للقرارات الدولية الملزمة، تم رفض هذا الأمر على المستوى الأوروبي. للمزيد أنظر: الدجاني برهان، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002.

31- كما طالب العرب بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الأمر الذي رفضه الاتحاد الأوروبي، وقد طالبت جامعة الدول العربية بذلك في اجتماعها في نوفمبر 1974. للمزيد أنظر: وثائق الأمم المتحدة: www.un.org

32- فرنسوا ميتران بالرغم من تعاطفه مع الكيان الصهيوني، إلا انه لم يخرج عن السياسة الفرنسية المستمرة بتأييد الفلسطينيين منذ الجنرال ديغول. للمزيد أنظر:

Jean-François Sirinelli, Dictionnaire de la vie politique français eau XXème siècle, Quadrige, PUF, Paris 1995.

33- للمزيد انظر: تصريح وزير الخارجية الألماني كلوس كينكل عام 1995: " نحن الأوروبيون لا نطمح إلى دور سياسي في القضية، كدور الوسيط مثلا، بل نتركه للأمريكيين، نكتفي بإبداء النصيحة والدور الاقتصادي".

34- في إعلان برلين ذهبت دول الاتحاد الأوروبي أبعد من الولايات المتحدة في دعم إنشاء الدولة الفلسطينية، وتبين أن صياغة الإعلان وهذا البند بالذات كانت بالتوافق مع الولايات المتحدة لكي تبدأ دول الاتحاد الأوروبي بجهود دبلوماسية لثني منظمة التحرير الفلسطينية عن إعلان دولة فلسطين بطريقة منفردة في 4 ماي. وهذا ما حصل بالفعل. للمزيد أنظر: جريدة الأهرام، عدد 3030، السنة التاسعة، 20 جوان 2004.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. بركات نظام، الموقف الإسرائيلي من الدر الأوربي في تسوية القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت 2003.

2. يوسف أيمن طلال، الفلسطينيون في السياسات الأوروبية والأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات الاتحاد الأوروبي، دار مدبولي، القاهرة 2004.

3. موعد حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي، دمشق 2003.

4. الرحباي ليلى نقولا، قضايا الصراع في الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت 1998.

5. ماهر الشريف، البحث عن كيان، مركز الأبحاث والدراسات في العالم العربي، قبرص 2004.

6. الدجاني برهان، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002.

7. وثائق الأمم المتحدة. www.un.org

8. وثائق الاتحاد الأوروبي، قمة مدريد 2002، المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية، بروكسل. www.europa.eu

9. جريدة الأهرام، عدد 3030، السنة التاسعة، 20 جوان 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Kassir Samir, & Farouk Mardam-Bey, Itinéraires de Paris à Jérusalem : la France et le Conflit israélo-arabe (Tome2 : 1958-1991), Institut des études palestiniennes, Paris 1993.

2. Khader Bichara, L'Europe et la Palestine : des croisades à nos jours, éd, L'Harmattan, Paris.

3. Sèvre Denis,(Rapport sur la situation au Proche-Orient), Revue Politis, Paris 2002.

4. Sirinelli Jean-François, Dictionnaire de la vie politique français eau XXème siècle, Quadrige, PUF, Paris 1995.

5. Le Figaro, 15 novembre 2009.

6. Le Monde, 16 juin 1980.

7. Le Monde, 27 décembre 2008.